((رؤية ذاتية في مسائل نحوية أصولية))	د. أحمد فليح جامعة جرش ـ الأردن

استفتاح:

الحمد لله حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه؛ كفاء نعمائه الغـــامرة، وفضائله السابغة. وصلى الله على النبي محمد العربي الأمين منارة الهدى، ونبع الفصاحة والبيان، ورضي الله عن كـــل صحابتـــه وأتباعـــه الـــبررة الحراص على سنته، الصبر على البلوى والمجاهدة.

اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معصيتـــك، ومـــن طاعتك ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهون به علينا مصائب الدنيا.

اللهم إني أعوذ بك من أن أماري في ما أعلم، أو أن أفتئت مـــا لا أعلم. اللهم اغفر لي ذنبي كله، وبلغني جنتك برحمتك.

اللهم اجز أساتذتي الأفاضل، الذين غرسوا فيّ حب العربية، وحـــب البحث، كل خير، ولقهم كل سمو.

رب اشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واحلل عقدة من لساني.

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.

أما قبل:

أما قبل أن نوغل في استكناه هذه المسائل، فأرغب أن ألقي نظـــرة على مفاصلها، وهي تشبه أن تكون ميذولة شاخصة فينا في كـــل مفـــاصل النحو العربي، ولقد أذن بها العلماء منذ زمن متقادم، ونحن ما برحنا نصدع

بها كلما توفرنا على أي درس في النحو، مهطعين، لا نلوي على الاستنكاف عن معطياتها، ولا نريم عن ذلك كرهاً أو طوعاً.

أجل مرد عليها القدماء وأوطأنا أعقابهم، وشاعت في أدبياتنا اللغوية النحوية.

وهي أقعد في باب الأصول والمواضعات الراسخة، ورجع النظر فيها يشبه أن يكون مخاطرة محفوفة بالمناكرة والمنافاة، من قبل أن الناس ألفوها وألظوا بها، والخروج على المألوف مغامرة، بيد أنه ليس من مقاصدنا الخروج على محجتهم ولا تفحيش أنظارهم، فمعاذ الله أن نعق جهودهم الخيرة في تخول العربية ونخلها من كل هنة، ونحني هاماتنا لجهودهم حين لحبوا لنا الطريق، وأضحى صنيعهم صوى نهتدي به سجيس الليل وأبد الدهر.

ومن الخطأ والخطل القائل أن يعمد المرء إلى تلك النماذج الضخمة من موروثنا العلمي بالتنقص أو التفحيش بمقاصد تغول جهودهم، في هذا الزمن الدقيق الذي بات كل شيء لدينا مهدداً بالتفويض والهدم والاستباحة، وذلك بدعوى التوجه نحو التحديث والإصلاح وهذا انبهار بالآخر واحتقار لموروثنا، وفي ذلكم البلاء الغامر، مع أنه الحصن الأخير المتبقي للأمة، وهو دينها وإرثها الثقافي.

ويتهيأ للمرء أحياناً أن الرسوخ والتمكين، الذي انتهت إليه أنظارهم يجعلها في منجاة من أن يطولها رجع نظر، أو هي مما لا معقب عليه، من قبل أنها القول الفصل الذي لا مشاحة فيه، ونصبح فرسى الإعجاب الخادر الذي يعمي ويصم، وفي ذلكم غرور قاهر، وخسر كارث.

ولقد سمت نفوسنا إلى تسهيل ما تواضع عليه أنباه العلماء والتفت حوله بصائر ذوي التمييز، وتكلفوا له، ونحلوه مسميات متناهية في الدقة.

وننبش في جذور الماضي لنخله لا لمسخه، ولتقويمه لا لتقويضه.

ونترمى أن ننزع عنه كل درن علق به، بحس التأتي، ولطف المأخذ، توخي الاطراد والتوحد، وتوقي المنافاة أو المناكرة أو الغموض أو التعدد، لننسل، بإذن الله، قواعد ومصطلحات سلسة كيسة، أروح وأعلق في نفوس الدارسين بله الشداة؛ كيما تنزاح عن علومنا كل معرة أو منقصة تنفر أو تخوف.

والمسألة تشبه أن تكون جدلية خلافية، وهي أقعد في باب المصطلح، مع أنه لا مشاحة في المصطلح، إلا أنه يليق إعادة التبصر بها، من قبل أنها مؤرقة تفضي إلى تداخل أو استنبات هوامش على سطح القاعدة الرئيسية فتقض الدارس ويظل يتضور ويتبرم.

وهذه المسألة لها نظائر كثر، في الدراسات النحوية، تجد القاعدة، تنص على أمر لكنه ليس جامعاً ولا مانعا، وإذا دلفت إلى المستوى اللغوي الحي المعيش في النصوص تطالعك وقائع مخالفة، ومصادرات على نص القاعدة، فتقع في خيبة وحيرة من تلكم الشواذ، والاستثناء، والهوامش وهذا ملموح في كثير من الأبواب في الحال مثلاً، وفي الفاء الرابطة في جواب الشرط وفي التوابع، وفي النواسخ، وفي نصب الفعل المضارع وجزمه، فيقع التشتت والتناقض، ومعلوم أن عوامل جمة سببت هذه المناكرة بين مستوى الأنظار والوقائع اللغوية المعالجة، لا مجال للخوض فيها، ولعل

على رأسها مسألة تداخل مستويات الأداء اللغوي التي احتوشها النحاة وعالجوها، فنسلت أنحاء وليس نحواً متوحداً.

ولسنا، بإذن الله، كمن يتطلب الجذوة في اللجة، ولن نقول: ما لا يدرك جله يترك كله، ولن نقول: لا يصلح العطار ما أفسد الدهر، ولكن في النفس رؤية ملجومة مؤرقة ولن نجعلها تظل حبيسة مكمومة، فمشغلة الدارس أن ينقب وينقر، والأمانة تقتضي أن يذيع في الناس ما يعتمل في الوجدان، تذكرة وإنباهاً، فإن لاقت قبولاً فبها ونعمت، وإن لاقت إعراضاً فحسبه أنه جهد، والأعمال بالنيات، وهذا رأس ما نتفياه ونتشوفه.

حدود المسألة:

يمكن تحديد هذه المسائل في المفاصل الآتية:

١. جدلية بناء الفعل الماضي.

٢. جدلية بناء الفعل المضارع وإعرابه.

٣. جدلية إعمال أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

وقبل أن نوغل في البحث نحب أن ننبه إلى أن هذه المسائل لها تجذر لدى القدماء، ولها أصداء لدى المحدثين؛

أشار إلى ذلك ابن جني، رحمه الله، (ت ٣٩٢ هـ) وذكر بصراحة أن رجع النظر في المقررات والثوابت من شأن الفكر الصحي، وأن أدبيات الحياة تقتضي ديمومة المراجعة واختلاف الآراء مظهر صحي مستطاب يغني الحياة، وسماه: " تفاود السماع وتفارع الانتزاع ".

فقال: " هذا الموضع كأنه أصل الخلاف الشاجر بين النحويين ... فمنها أن يكثر الشيء فيسأل عن علته: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، فيذهب قوم إلى شيء، ويذهب آخرون إلى غيره. فقد وجب إذاً تأمل القولين، واعتماد أقواهما، ورفض صاحبه. فإن تساويا في القوة لم ينكر اعتقادهما جميعاً " (١) .

ولعل في هذا مستأنساً لنا، وملاذاً يورث لنظرية رجع النظر في كثير من المواضعات للصيرورة نحو الأحسن.

ومن المحدثين هذا صوت يضج ويضيق بالتنافي والتعدد، ويحذر من مغبة التناقض، وانعكاسها على المتلقين:

"فليست العربية إذن بدعاً من اللغات، في صعوبة القواعد، غير أن شيئاً في هذه الصعوبة يعود بالتأكيد إلى طريقة عرض النحويين لقواعدهم. قد خلطوا في هذه القواعد بين الواقع اللغوي والمنطق العقلي، وبعدوا عن وصف هذا الواقع إلى المماحكات اللفظية، وامتلأت كتبهم بالجدل والخلافات العقيمة، فضل المتعلم وسط هذا الركام الهائل من الآراء المتناقضة في بعض الأحيان " (٢) .

وهذا قل من كثر مشخص لدى كثير من الدارسين الذين ضاق عطنهم من هذه المتناقضات إن في المصطلح وإن في القاعدة، وإن في المنهج.

واختلاف الرأي بإسماح وعقلانية، لا يفسد للود قضية، بل يؤتي ثماراً في نظرية القاعدة، وتنديتها بالاتساق والعقلانية السلسة.

منهج البحث:

اصطنعنا منهجاً واضحاً، تكلفنا له أمثلة وشواهد، نعرض المسألة في نماذج التأصيل، لدى القدماء، ثم لدى المحدثين، ثم وقفنا البحث على مبلغ المنافاة والتعدد في أصل المسألة، وفي واقع معطياتها وعقيب ذلك نحلناها الرؤية الذاتية، وأبرزناها بأخرة في صورتها النهائية المقترحة؛ كيما يصير القارئ على بينة من أمره، في الصورة الشاخصة بين الماضي المبرم، والحاضر المقترح، ليقرر على بصيرة؛ ما يلفيه أقرب وأحق.

١. بناء الفعل الماضي:

صورة المسألة في نماذج التأصيل:

أ. لدى القدماء:

يجمع القدماء طراً على أن الفعل الماضي مبني.

ذكر ذلك سيبويه في الكتاب:

" والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل. ولم يسكنوا آخر فعل؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة " [٣] .

ولعل سيبويه ذكر باقتضاب أن الفعل الماضي مبني لكونه يشبه الفعل المضارع في موقعه السياقي فيخبر به أو ينعت به شأن الفعل المضارع. وذكر أنه مبني على الفتح بيد أن السيرافي يجلي الأمر أكثر، بذكر العلة يقول: إن قيل: لم وجب فتح أواخر الأفعال الماضية وهلا أسكنت أو حركت بغير الفتح؟

فالجواب عنه أن الأفعال كلها حقها أن تكـــون مســـكنة الأواخـــر، والأسماء كلها حقها أن تكون معربة، غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقســام: قسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معربـــاً، وهـــو الأفعال المضارعة التي في أولها الزوائد الأربع، والضرب الثاني ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الماضي.

والضرب الثالث ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر. فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها المضـــارع المســـتحق للإعراب وقد أعرب، وآخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فبقـــي على سكونه. وتوسط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمـــر بما فيه من المضارعة، فلم يكن كفعل الأمر، ولم يعرب كالمضارع، وبنـــي على حركة لما أن المتحرك أمكن من الساكن، وكانت فتحة لما أنـــها مـــن أخف الحركات " [٤] .

ومع أن هذا النص هو أدخل في باب العلل، إلا أنه مستطاب فيـــه دقة علمية ونظر غاية في المنهجية الملذة.

١. فالفعل الماضي مبني على الفتح.

٢. الفعل الماضي مبني أبداً.

٣. الفتحة أخف الحركات.

٤. استحوذ المنطق والعلل علـــى المعالجـــة، وغـــاب المنـــهج الوصفي، أو كاد.

فما أطيب أن يقال: الفعل الماضي ورد في لغة العرب يأخذ ســـمتاً واحداً من قبل أنه يؤشر على معنى نحوي واحد وهو الحدث الماضوي، فلا

تتعدد المعاني بتعدد العلامات الإعرابية، وكذا فعل الأمر، أما المضارع فإنه ينطوي على معانٍ نحوية متنوعة فاقتضى ذلك تنوع الحركات الدوال على تعدد المعاني، من قبل أن الحركة الإعرابية فرع على المعني، ليتهم قالوا ذلك وحسب!.

ومهمام يكن من شيء فهذه شهادة أكيدة على أن سنن العربية في حياتها، وناموسها في تعبيرها أن تجعل صيغة (فعل) على هذا النحو.

وأوطأ القدماء أعقاب سيبويه لم يحد أحد عنه.

ذكر ابن هشام تفصيلاً أكثر فذكر أن البناء: " لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً " (٥) .

ونأخذ من ابن هشام:

١. الفعل الماضي مبني على الفتح الظاهر أو المقدور مثل لهما بصيغتي: ضرب ورمى.

٢. البناء على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو: ضربت، وضربنا، أما ضمائر النصب نحو: ضربه وضربك، والضمير المتصل الساكن نحو: ضرباً، وضربوا فإنها لا تغير حركة بناء الفعل الماضي إلى السكون " (٦) .

وثمة ملحظ مهم يشدنا هو أن ابن هشام لم يقل أن الفعل الماضي في (ضربوا) مبني على الضم، واكتفى بأن الفعل الماضي مبني على الفتح أو على السكون. بيد أنه في أوضح المسالك قال: " والفعل ضربان: مبني، وهو الأصل، ومعرب وهو بخلافه فالمبني نوعان: أحدهما الماضي، وبناؤه على الفتح كضرب، وأما ضربت ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراهتهم

توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وكذلك ضمه (ضربوا) عارضة لمناسبة الواو [٢] .

فما أجل هذه العبارات وأدقها، ونأخذ منها:

١. الأصل هو البناء في الأشياء، أي التسكين، وهذه مسألة جدلية وإذا جاء الشيء على أصله، لا يسأل عن علته، لذا لم يلحوا على علة بناء الفعل الماضي كثيراً.

٢. الفعل الماضي مبني أبداً على الفتح.

٣. يبنى الفعل الماضي على غير الفتح لعلة صوتية عارضة، علل لها ابن هشام تعليلاً صوتياً دقيقاً سائغاً مقبولاً، توالي الحركات الأربع الذي لا يسيغه النظام المقطعي في العربية، وعلة المناسبة بشأن الواو.

وهذه شنشنة ألفناها في جل المظان المتقادمة.

فالفعل الماضي مبني إما على الفتح.

وإما على السكون، وإما على الضم.

وفي ذلك كما ترى تعدد يضيق به المتلقي، ولنا عنه مندوحة أروح سنأتي عليها بعد حين، إن شاء الله.

وإخال القارئ يلحظ أن ثمة اضطراباً وتعدداً وتحكماً قد يضيق به، ويحس قلقاً وتكثراً أو تزيداً في فروع هذه القاعدة يمكن توحيدها على وجه لا شذوذ ولا تعدد.

ولعل ذلك يتأتى من غير تعسف أو افتئات أولي ذراع النصـــوص، أو افتعال عناصر لغوية مجترحة، ولعل ذلك يتأتى بمنطق لغوي مســـتملى من اللغة نفسها.

ب. صورة بناء الفعل الماضي لدى المحدثين:

يجمع المحدثون طراً على أن الفعل الماضي مبني أبداً، إمـــا علـــى الفتح الظاهر أو المقدر، أو على السكون، أو على الضم، موطئين أعقـــاب السلف لا يريمون [٨] .

التوجيه البديل:

من توجهات البحث هو التوجه نحو التخفيف والاطراد والتقليل مـــن الاستثناء والشذوذ؛ لتصبح القاعدة أكثر اطراداً، وأقرب إلى الوصف اللغوي الأيسر..

وثمة جدلية مشهورة بين القاعدة في صورتـــها المؤتلفـــة والواقـــع اللغوي المعيش في نصوص حيث فينـــا بالاســـتعمال، وراجـــت بـــالأداء الصحيح[٩] .

لذا يخال المرء أن ترشيح هذه الطروحات أقرب إلى الواقع اللغوي: الفعل الماضي مبني على الفتح الظاهر في الحالتين الآتيتين:

١. الفعل الماضي الذي لم يتصل به شيء نحو: كتب، وقـــرأ، ورعـــى، سواءً أكانت الفتحة قصيرة، على نحو كتب وقرأ وأضربهما، أو فتحة طويلة على نحو الفعل رعى، وأشباهه.

٢. الفعل الماضي مبني على الفتح المقدر الذي منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة نحو: جلست، وقرأنا، وسافروا فالفعل: جلست:

الأصل: جلس + ت

يتشكل لدينا: أربعة مقاطع متحركة قصيرة هي: ج: صوت صامت وحركة قصيرة + ل: صوت صامت وحركة قصيرة + س: صوت صامت وحركة قصيرة+ت: صوت صامت وحركة قصيرة. ومن سنن العربية أنها لا تقبل توالي أربعة مقاطع متحركة؛ لما في ذلك من الثقل، فتعمد إلى تسكين أحدها فتصير: جلست

مقطع قصير + مقطع طويل + مقطع قصير

فاختزلت المفردة إلى ثلاثة مقاطع.

فنقول في الأفعال الماضوية: جلست، وقرأنا

فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وأما الفعل: سافروا

فيتألف من: سا: مقطع طويل

ف: مقطع قصير

روا: مقطع طويل

فالمقاطع مريحة متنوعة بين القصر والطول

وأصل الفعل: سافرَ: مبني على الفتح، ولكن يستثقل المتكلم الانتقال من فتحة الراء إلى ضمة الواو، فيعمد إلى المماثلة في الحركـــات، فيحيـــل فتحة الراء إلى ضمة لتنسجم مع الواو لإحداث مماثلة مريحة، وهي مماثلـــة بعدية.

فنقول في : سافروا وما يضاهيه:

فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهور اشتغال المحـــل بحركة المناسبة للواو.

وبهذا تستحيل القاعدة إلى هذه الصيغة الموحدة:

" الفعل الماضي مبني على الفتح أبداً ".

وفي ذلك نفي للتعدد أو للقلق ويحس المرء انسجاماً ينم على منـــهج سوي وصفي منضبط، وهو أدنى إلى الواقع اللغوي المحس.

ولعلنا نصدع به مهطعين باقتناع، إذن نتجنب التفريع ونتخفف مـــن هذا الاضطراب والقلق والتزيد في آلية الدرس اللغوي، وهذه فذلكة المســألة الأولى.

٢. بناء الفعل المضارع:

وأما مسألة بناء الفعل المضارع فهي أشد تركباً وتعقداً من قبـــل أن فيها قلقاً وتشعباً قد تمض المتلقي، يضاف إلى ذلك الإغراق فـــي التعليـــل المنطقيي، ونحن إذ نلتمس لهم العذر من جهتين: الأولى أن النزعة التعليمية كانت هاجسهم ومقصدهم لذا تراهم يتفننون في استجلاب الآليـــات وحشـــد المنطق لتعليم المتلقي وإقناعه، ولا تثريب عليهم إذ ذاك، والثانية أن قدرهـــم

المعتلى في التجلة يدفعنا إلى الإغضاء أو التخوض في النقائص أو المثالب، إن كان ثمة ما يسمهم به، لذا ترى التوجس والتهيب يلجمان المرء. فماذا قالوا عن بناء الفعل المضارع؟ وإعرابه؟

أ. مقالة القدماء:

أشار سيبويه إلى بناء الفعل المضارع قائلاً:

" وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً، وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث، وأسكنت ما كان في الواحد حرف وإعراب كما فعلت ذلك في فعل حين قلت: فعلت وفعلن، فأسكن هذا ههنا، وبنى على هذه العلامة، كما أسكن فعل ... " (١٠).

فقاس سيبويه بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة على بناء الفعل الماضي إذا اتصلت به النون فصارت يكتبْن مثل كتبت.

يقول: " فالنون ههنا في يفعلن بمنزلتها في فعلن، وفعل بلام يفعل ما فعل بلام فعل لما ذكرت لك، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: هل تفعلن " (١١) .

فديدنهم ذكر المسألة وحشد العلل والموجبات المسوغة المقنعة للمتعلم أو المتلقي، من علل أو منطق أو قياس، أو إيضاح، كيما يعزز قالته بقوة ومتانة. وأشار المبرد إلى أن الفعل المضارع معرب أبداً، ولم يلتفت إلى مسألة البناء بوضوح (١٢) .

وذكر ابن يعيش أن الأفعال المضارعة معربة بالحمل على الأسماء والشبه لها، وقد ارتفع بعامل وهو وقوعه موقع الاسم والنصب بالنواصب والجزم بالجوازم [١٣]. واختلفوا في عامل رفعه [١٤] .

ذكر ابن هشام وغيره أن الفعل المضارع معرب بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون: والمطلقات يتربصن (البقرة ٣٣٨) ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح: " كلا لينبذن في الحطمة " (الهمزة ٤) وأما غير المباشرة فإنه معرب فيها تقديراً، نحو: لتبلوُنّ (آل عمران ١٨٦) " فإما ترين " (مريم ٢٦) " ولا تتبعان " (يونس ٨٩) [١٥] .

وإذا دلفنا إلى ابن عقيل ألفيناه يقول:

" والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، فمثال نون التوكيد المباشرة: هل تضربن، والفعل معها مبني على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة، فإن لم تتصل به لم يبن، وذلك كما إذا فصل بينه وبينها ألف اثنين نحو: هل تضربانّ ... وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة، نحو: هل تضربُن يا زيدون وهل تضربِن يا هند"[١٦] فالمفهوم من كلامه أن الفعل المضارع معرب أبداً إلا إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة فيبنى على الفتح، أو اتصلت به نون النسوة فيبنى على السكون وهذا هو مذهب جمهور النحاة.

وثمة مذهب آخر ينسب إلى الأخفش، وهو أن الفعل المضارع يبنى على الفتح مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد، أو لم تتصل [١٧].

وثمة مذهب ثالث وهو أن الفعل المضارع معرب وإن اتصلت بـه نون التوكيد. ذكره ابن عقيل ونسبه إلى بعضهم فقال: " ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد " (١٨) .

والمذهب هذا غير مشتهر، لذا فإن ابن عقيل لم يشته أن يسمي أهله. مع أنه مستطاب وأروح وأكيس من غيره.

أما بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون الإناث، نحو: الهندات يضربْن، فذكر ابن عقيل أن المصنف – ويعني ابن مالك، صاحب الألفية – رحمه الله تعالى – نقل في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث (١٩) . إلا أن ابن عقيل يرد كلام ابن مالك فيقول: " وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح (٢٠) .

وممن قال بإعرابه مع التصاق نون الإناث به من آخر السهيلي وابن دستوريه وابن طلحة (٢١) .

وفذلكة آراء القدماء في بناء الفعل المضارع:

١. الفعل المضارع معرب غالباً.

٢. يبنى الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد مباشرة، أي لم يفصل بينهما بالواو أو الياء، عند إسناد الفعل لواو الجماعة أو إلى ياء المخاطبة فحينئذٍ يصير معرباً.

٣. الفعل المضارع مبني كلما اتصلت به من آخر، نون التوكيد سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة.

٤. الفعل المضارع معرب دائماً، ولا تؤثر نون التوكيد في إعرابه، أو نون النسوة.

٥. الفعل المضارع يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة من آخره.

٦. الفعل المضارع معرب، وإن اتصلت به نون النسوة من آخره.

هذه أمشاج متداخلة من الأقوال، بعضها مزجاة، وبعضها متعسفة أو قلقة، ولا يستقيم لذي حجر أن ننقل إلى الناس قواعد نحوية للغة عربية صافية جليلة، جلها متدافعة أو متناكرة، أو متشعبة تحير ذا اللب، فيجفل منها، مع أن حسن التأتي، وإدامة التنقير قد يدفع هذه التمحلات والمماحكات فيسلمنا إلى مشهد أكثر ثباتاً واستقراراً.

ب. الصورة لدى المحدثين:

في مصنفات النحو لدى المعاصرين إجماع على ما أشار إليه القدماء في بناء الفعل المضارع في حالتين: الأولى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد من آخر، والثانية على السكون إذا اتصلت به نون النسوة أيضاً، ولا يحيد أحد عن هذا السمت البتة [٢٢] .

ويعربون قوله تعالى: " والوالدات يرضعن حولين كاملين " (البقرة ٢٣٣) وقوله تعالى: " فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها ولنخرجنهم منها أذلة " (النحل ٣٧)، فالفعل يرضعن: مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع، والفعلان المضارعان: نأتينهم ونخرجنهم: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، في محل رفع [٢٣] .

ولا يخفى على القارئ ما في ذلك من تكلف وإعنات، مـــا أغنانـــا عنهما، ولنا في غير هذا التوجيه مندوحة أيسر، ولطالما تجشمنا العناء منـــذ الطلب إلى يومنا هذا، ونحن ما ونينا نردد هذه المقولة بتعثر.

الاقتراح البديل:

يرى البحث أن نوجه إعراب الفعل المضارع على نحـــو أقصـــر وأيسر فالفعل المضارع مرفوع أبداً، إما بضمة ظاهرة إذا لـــم ينصـــب أو يجزم أو بضمة مقدرة.

ففي قولنا: النساء يهذبن الأبناء.

فالفعل المضارع يهذبن مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة، منع مـــن ظهورها مناسبة النون، وهو هنا توالي الحركات وتوالي المقاطع القصـــار، الذي ربما لا يسيغه ناموس العربية، فاقتضى ذلك تحريك آخره بالسكون.

أما قولنا: والله لأحفظن العهد.

فالفعل: احفظن: فعل مضارع مرفوع بضمـــة مقـــدرة منـــع مـــن ظهورها مناسبة النون، إذ لو بقيت الضمة لأدى ذلك إلـــى اللبـــس بـــالفعل المضارع المسند إلى واو الجماعة.

وتأسيساً عليه فالفعل المضارع معرب مرفوع أبداً سواءٌ اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو غير المباشرة، أو نون النسوة، وفي ذلكـــم مـــرام سهل يحفظ على القاعدة توحدها، وطردها، ويخلصنا من المنافاة أو المناكرة أو الشذوذ أو الاستثناء، وهي من أشد أدواء القاعدة النحوية الفاتكـــة التـــي تفضي إلى إجفال الناشئة وتجهم الدارسين.

٣. إعراب أفعال المقاربة والرجاء والشروع:

هذه زمرة من أفعال ترد في العربية لها سنن خاص، وقد لزمت ثلاثتها في قرن واحد من أن بينها تفارقاً في الدلالة كبيراً.

١. صورة المسألة لدى القدماء:

جعل القدماء هذه الأفعال في عداد الأفعال الناقصة، لأسباب تفصلها المظان بإسهاب ممل، وجعلوها مثل كان وأخواتها. وسماها أو حيان (ت ٧٤٥هـ) أفعال المقاربة، على العموم ثم قال: واسمهن كاسم كان والخبر مضارع [٢٤] .

وكان سيبويه قد ذكر هذا قبلاً: " ومن ذلك كدت أفعل ذاك وكدت تفرغ، فكدت فعلت وفعلت لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، وأفعل ههنا بمنزلتها في كنت، إلا أن الأسماء لا تستعمل في كدت وما أشبهها " [٢٥] .

فهي أفعال ذات خصوصية. فسيبويه وغيره ركزوا على عملها فهي تعمل عمل كان وأخواتها ترفع وتنصب إلا أن أخبارها لا تكون إلا أفعالاً، معرضين عن حالات نادرات يرد فيها اسماً ظاهراً [٢٦] ويذكرون أن الأصل كان فيما مضى أن خبرها اسم مفرد وإنما عدل عن الاسم إلى لفظ الفعل بإرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به فإذا قلت: كدت أفعل، كأنك قلت مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه ولست بمنزلة من لم يتعاطه بل قربت من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته، وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم [٢٧] .

وفصل السيرافي في وظيفتها الدلالية فقال: " فإذا قلت: كدت أفعل كذا فلست بمخبر أنك فعلته، ولا أنك عريت منه عري من لم يرمه، ولكنك

رمته وتعاطيت أسبابه، حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته، فإذا قلت: كدت أفعله فكأن أفعله حد انتهيت إليه ولم تدخل فيه ... ولفظ كدت أفعل أدل على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ " (٢٨) .

فهذه التي سميت أفعالاً إنما هي أدوات تفيد دلالات خاصة تفهم من معطيات السياق، على نحو ما هو ملموح في وظائفها.

وتشاحوا في إعرابها:

١. جمهرة النحاة على أنها أفعال ناقصة ترفع وتنصب، بيد أن خبرها جملة فعلية فقولنا: كاد زيد يقوم تساوي كاد زيد قائماً.

٢. لكن الإشكال إذا كان خبرها جملة فعلية مصدرة بأن المصدرية فتمحلوا التأويل في قولهم: كاد زيد أن يقوم: كاد أمر زيد القيام، وفي ذلك تكلف ممل.

٣. ذهب بعضهم إلى أن خبرها المقترن بأن بدل من الأول، أي قرب زيد قيامه.

٤. ذهب المبرد إلى أنه مفعول به أي قارب زيد القيام.

٥. ذهب آخرون إلى أن موضعه نصب بإسقاط حرف الجر توسعاً (٢٩) .

٦. وقال الرضي المقترن بأن مشبه بالمفعول به وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الجثة، وذلك لأن المعنى الأصلي: قارب زيد أن يخرج أي الخروج " (٣٠) .

٧. تكلم ابن الأنباري على كان وأخواتها وكاد وأخواتها فقال: " لأنها لا تدل على المصدر (الحدث) ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدل على

المصدر ولما كانت لا تدل على المصدر دل على أنها حـــروف " [٣١] وإلى هذا أشار ابن يعيش [٣٢] .

٨. مذهب الكوفيين مشتهر في كان وأخواتها وكاد وأخواتها فهي أفعـــال مسندة إلى مرفوعها الفاعل، ولا تنفك عن منصوبها وهو حال، وفنـــد البصريون هذا الرأي ووهنوه، وقالوا: هو ليـــس شـــيئاً، واســـتمرت الملاحاة بينهم [٣٣] .

وبذلك تتابعت الأقوال وتناكرت: فالفعل المضارع في محال نصـــب خبرها أو مفعول به، أو شبيه بالمفعول به، أو بدل، أو منصوب على نـــزع الخافض وكلها تآويل لا نطمئن إليها، ولا نجد فيها ما ينقع الغلـــة بالثبـــات والصحة والاطراد.

٩. خلط القدماء في الدلالة بين معاني هذه الأفعال ووظائفـــها الشـــكلية، فقالوا: هي أفعال المقاربة، على وجه التغليب، مع أن بعضها للمقاربة، وقبيل آخر للرجاء وقبيل آخر للشروع.

ب. صورتها لدى المحدثين:

وجل المحدثين أوطؤا أعقاب القدماء الذين مردوا على الاشـــتجار والاختلاف على وجوه شاخصة في مظانهم.

لكن جلهم قالوا: إنها أفعال ناقصة لها اسم ولها خـــبر مثـــل كـــان وأخواتها وتحمل عليها، إلا أن خبرها فعل مضارع قد يصدر بأن، وربما لا يصدر، وهم في ذلك على قرو واحد [٣٤] .

بيد أن الدكتور إبراهيم السامرائي – رحمه الله – قد عرض جملـــة من آراء النحاة، رافضاً جعل معطياتها ثم عقب قائلاً: " أما نحن فلا نحـــس

فيه شيئا مما يمكن أن يسمى مفعولا به أو شبيها به أو بـــدلا، وذلـك لأن أوشك وكاد وعسى ونحو ذلك وإن كان معانيها قارب وقرب، فهي غيرهـا في اللفظ وتفسيرها بهذين الفعلين اجتهاد في سبيل حمل هذا المضارع علـى مادة من المواد النحوية فتعتبر متعدية مرة ولازمة أخرى لتتم لهم الوجـوه الإعرابية [٣٥] ولكنه لم يتعرض لأفعال الشروع.

الاقتراح البديل:

يخيل للمرء أن النماذج اللغوية التي يمكن أن تفرزها مسألة أفعـال المقاربة والرجاء والشروع، على هذا النحو:

١. كادت الشمس تغيب.

٢. كادت الشمس أن تغيب.

٣. عسى الجو أن يتحسن.

٤. عسى أن يتحسن الجو.

٥. أخذت زينب تكتب الرواية.

ففي الجملتين ١، ٢ تمثل لأفعال المقاربة وهي كادو وأوشك وكرب أما الفعل كرب فقد صار تاريخيا مندثرا، لا يكاد يسـتعمل فـي العربيـة المعاصرة والفعل أوشك يأخذ سمتا في عربيتنا المعاصرة مغـايرا أصـل وضعه، فالغالب أن يقال: أوشك العمل على الانتهاء، أوشكت الحرب علـى الاشتعال، ويوشك على النهاية، وهو استعمال لا يقتضي التشاغل به فأوشك فعل تام اقتضى فاعلا وانتهى الأمر.

أما الفعل كاد فما زال ينبض بالاستعمال في واقعنا اللغوي المعيش وما أسهل أن نقول: كاد: أداة المقاربة. الشمس: فاعل مقدم للفعل تغيب. أو الشمس: مبتدأ وخبره الجملة الفعلية بعده. ومثلها جملة: كادت الشمس أن تغيب. وكون هذه الأداة أداة تقريب حسب، استأنسنا برأي السيرافي الذي ألمح إليه قبلاً في فواتح الكلام على هذه الأدوات.

أما الجملتان ٣، ٤، فيقال فيهما:

عسى: أداة ترج، ومثلها حرى واخلولق، اللتان اندثرتا

الجو: فاعل مقدم للفعل يتحسن، أو مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده

والجدير بالذكر أن الفعلين: حرى واخلولق قد آلا إلى الاختفاء في العربية المعاصرة، كما أسلفنا.

أما الجملة رقم (٥): فالفعل أخذ فعل تام وزينب فاعل فالإسناد هنا جلي لا مشاحة فيه. أما جملة تكتب الرواية، فهي جملة تفسيرية للجملة التي قبلها ومثلها بدأت سعاد تكتب، وشرع العمال يحفرون، فهذه الجمل تفسيرية أو بدلية.

والجدير بالذكر أن هذه الأفعال بدأت تنحو منحى مختلفاً في الاستعمال إذ صرنا نسمع الأساليب الآتية:

بدأ العمال بالحفر.

أخذ الجو في التحسن.

شرعت الحكومة في رفع الأسعار.

ولعل في هذه الأساليب إشارة إلى الوظيفة الحقيقية لهذه الأفعال في النصوص اللغوية التي حيت وراجت فينا.

ولعل هذا التوجيه أروح بكثير من أن نتكلف لها توجيهاً لغوياً ببعدها عن روح النصوص والتراكيب، من غير افتعال أو افتئات.

وإخال أن قول علمائنا الأجلاء القدامى والمحدثين، أن هذه الأدوات نواسخ، مستأنس لنا في أنها دخلت على جمل تامة الإسناد، والإسناد تاجز فيها مائل بين المسند والمسند إليه، وهي إذ دخلت على هذه الجمل لتؤدي معاني جديدة شاخصة في السياق، شأنها شأن النواسخ الأخر التي عدوها في باب كان وأخواتها، وإن وأخواتها، التي هي أدوات موظفة لمعان نحوية ومعان دلالية، يكتسبها النص وقتئذٍ، فيؤدي المتكلم الخطاب اللغوي ومضامين الرسائل اللغوية بدقة متناهية.

أقول: ونحن إذا أفضنا برأينا هذا، توقي التشظي في القاعدة النحوية، وتوقي التعدد والتزيد أو التكثير، وتوخي الاطراد والانضباط، ومع ذلك فإننا نتهيب ونتردد من قبل أن أناساً قد يتجهمون لهذا، وربما يتميزون غيظاً، ظناً منهم أننا نبغي التشكيك أو الهدم، فمعاذ الله أن يكون في النفس قيد أنملة من رغبة تقويض أو تسقط، إن أردنا إلا الإصلاح ما استطعنا.

وما من عمل إلا ينطوي على هنات إن في الفكرة، وإن في المنهج، فالكمال لله وحده. والعربية لغة حية تكفل الله بصونها إذ أكرمها بنزول القرآن بها فلن يأتيها الباطل، ولكن ما أحوجها إلى دفع الإصر عنها، وتقريب مفاهيمها ومعطياتها للناس، كيما يصلها الناس باقتناع وتقبل. والله ولي الصابرين.

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا.

والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

خلاصة البحث :

كانت فذلكة المسائل التي عالجناها تتمحور حول الأفكار التالية:

١. الفعل الماضي مبني أبداً على الفتح الظاهر أو المقدر، وهو توحد يجافي التعدد في البناء على الضم أو السكون، عند الالتصاق ببعض الأدوات من آخر. فخير من ذلك أن يقال: الفعل الماضي مبني أبداً على الفتح وحسب.

٢. الفعل المضارع ليس مبنياً بل هو معرب أبداً، فهو مرفوع بالضمة الظاهرة أو المقدرة قبل نون النسوة أو نون التوكيد إذا لم ينصب أو يجزم.

٣. أفعال المقاربة والرجاء هي أدوات تضيف معاني دلالية يتوخاها المتكلم في النص إما لغرض التقريب أو الرجاء ولا تعمل شيئاً، وما بعدها جمل تامة الإسناد.

٤. أفعال الشروع هي أفعال تامة الإسناد تدخل في تركيب إسنادي، وما بعدها فاعلها، وليست من الأفعال النواسخ على نحو ما تقدم لدى القدماء.

٥. أفعال المقاربة ما زالت تعيش في واقعنا اللغوي بيد أن كرب كادت تختفي، و (أوشك) اتخذت لها سمتاً متجدداً.

٦. نأمل أن تنقل هذه الطروحات إلى مناهجنا للناشئة والمتعلمين بله الباحثين لتعمم في كل مصنفاتنا ومعالجاتنا وتطرح الأفكار المتقادمة حولها.

ونأمل ألا تظل صرخة في واد، أو نفخة في رماد.

الهوامش:

---

(١) الخصائص لابن جني ١ / ١٠٠٠.

(٢) فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب ص ٤١٧، طبعة ثانية، الخانجي، القاهرة.

(٣) الكتاب لسيبويه ١٦/١ تحقيق عبد السلام هارون.

(٤) نفسه ١٦/١ الهامش رقم (١).

(٥) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٦٨.

(٦) نفسه ص ٦٩.

(٧) أوضح المسالك لابن هشام ص ٢٦، ٢٧ .

(٨) جامع الدروس العربية، ١٦/١، ٣٠، الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، ٢٥.

النحو العربي، د. مهدي المخزومي (١٢٨)، التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، (٣٧).

نحو التيسير: د. أحمد عبد الستار الجوارسي، ص ١٠٣.

(٩) ينظر: جدلية القاعدة والنص في النحو العربي، د. أحمد فليح، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ص ١٤٢ .

(١٠) الكتاب لسيبويه ٢٠/١.

(١١) نفسه ٢٠/١.

(١٢) ينظر المقتضب للمبرد ٨٣/٤.

(١٣) شرح المفصل لابن يعيش، ١٣/٧ والمفصل للزمخشري ٢٤٤.

(١٤) اللمع لابن جني ٢١٥.

(١٥) أوضح المسالك لابن هشام ٢٧/١، وينظر المقرب لابن عصفور ٢٨٩/١.

(١٦) شرح ابن عقيل ٣٨/١-٣٩.

(١٧) نفسه ١ / ٣٩.

(١٨) نفسه، ٣٩/١.

(١٩) نفسه، ١/٣٩ – ٤٠.

(٢٠) نفسه ١/٤٠.

(٢١) نفسه، ١/٤٠ هامش رقم (١).

(٢٢) في النحو العربي، د. مهدي المخزومي، ٢٣٨، تجويد النحو، د. شوقي ضيف، ٨١، دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، ص ٢٤.

(٢٣) النحو الشافي، د. محمود حسني مغالسة، ٨٣ .

(٢٤) تقريب المقرب لأبي حيان ١٤٨.

(٢٥) الكتاب لسيبويه ٣/١١.

(٢٦) الكتاب ٣/١١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١. .

(٢٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣.

(٢٨) الكتاب ٣/١١ هامش رقم (٤).

(٢٩) همع الهوامع ١/١٣٠ وينظر أوضح المسالك ١/٢١٦ ومغني اللبيب ١/١٥١.

(٣٠) شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٢.

(٣١) أسرار العربية لابن الأنباري ٥٥.

(٣٢) شرح المفصل ٧/٩٧.

(٣٣) ينظر الإنصاف لابن الأنباري ٢/٤٩٠.

(٣٤) النحو الوافي لعباس حسن (١/٦١٥)، التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، ١١٧، جامع الدرر العربية للفيلاييني: ٢/٢٨٩-٢٩٥، تجديد النحو، د. شوقي ضيف: ١٦٥، مذكرات في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، طبعة خامس ص ٢٤-٢٥، الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي ٥٩، النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ١٨٨.

(٣٥) الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، ٦٣.